

Distr.: General
6 June 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

البنود ٤٤ و ٤٥ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ من جدول الأعمال
تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية
التنمية المستدامة

رسالة مؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه نسخة من إعلان برازيليا، الذي اعتمد في مؤتمر قمة البلدان
العربية وبلدان أمريكا الجنوبية، المعقود في برازيليا، في ١٠ و ١١ أيار/مايو ٢٠٠٥، بهدف
تعزيز العلاقات بين الإقليمين، وتوسيع التعاون بينهما، وإقامة شراكة لتحقيق التنمية والعدالة
والسلم الدولي (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية
العامة في إطار البنود ٤٤ و ٤٥ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ من جدول الأعمال.

(توقيع) رونالدو موتا ساردينبرغ

السفير

الممثل الدائم للبرازيل

لدى الأمم المتحدة

مرفق الرسالة المؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]



مؤتمر قمة البلدان العربية وبلدان أمريكا الجنوبية

إعلان برازيليا

برازيليا: ١٠-١١ أيار/مايو ٢٠٠٥

مؤتمر قمة الدول العربية وبلدان أمريكا الجنوبية إعلان برازيليا

بدعوة من السيد لويس ايناسيو لولا دا سيلفا رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، وبترحيب من الدول العربية، ودول أمريكا الجنوبية، اجتمع رؤساء دول وحكومات أمريكا الجنوبية والدول العربية في برازيليا، خلال الفترة من ١٠ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠٠٥، بهدف تعزيز العلاقات بين الإقليمين، وزيادة التعاون بينهما، وإقامة شراكة سعيًا لتحقيق التنمية والعدالة والسلام العالمي وفقًا للأسس التالية:

١ - مقدمة

١-١ يعلن المجتمعون، أنهم متفقون على وضع جدول أعمال من أجل السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة تتم متابعته إقليمياً ومن خلال التنسيق في المحافل الإقليمية والدولية ذات الصلة.

٢-١ يؤكدون على أنه من أجل تحقيق السلم والأمن والاستقرار في العالم فإن التعاون بين الإقليمين ينبغي أن يقوم على أساس الالتزام بالعلاقات المتعددة الأطراف، واحترام القانون الدولي، ومراعاة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ونزع السلاح وحظر انتشار الأسلحة النووية وأيضاً أسلحة الدمار الشامل الأخرى، ومواصلة التنمية المستدامة، جنباً إلى جنب مع تحقيق العدالة الاجتماعية، وعلى وجه الخصوص القضاء على الفقر والجوع والحفاظ على البيئة.

٣-١ يؤكدون مجدداً على التزامهم الكامل باحترام مبادئ سيادة الدول ووحدة أراضيها، والتسوية السلمية لكافة النزاعات والقضايا الدولية والإقليمية والثنائية، طبقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وعبر الطرق الدبلوماسية المتبعة ومنها المفاوضات والتحكيم المباشرين واللجوء إلى محكمة العدل الدولية عند الاقتضاء.

٤-١ يؤكدون مجدداً التزامهم بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة دون انتقاع ويعلمون معارضتهم للإجراءات أحادية الجانب وفرض المقاطعة غير القانونية ضد الدول. ويؤكدون في هذا الصدد تمسكهم بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص منع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية.

٥-١ يؤكدون على أهمية بناء الثقة والتفاهم المتبادل من أجل التعايش السلمي بين الأمم، مدركين في هذا السياق أبعاد العولمة وأهمية المحافظة على الهوية الوطنية واحترام التعددية الثقافية، والدور الذي يقوم به التبادل الثقافي وحوار الحضارات في بناء

عالم موحد يسوده التسامح والاندماج، وفي هذا الصدد يساندون أيضا المبادرات الأخيرة مثل مبادرة "تحالف الحضارات" المقترحة من أجل تدعيم الحوار الثقافي والسياسي بين الحضارات، ومبادرات دولة قطر بشأن الحوار بين الحضارات والأديان.

٦-١ يؤيدون الجهود والآليات الدولية الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع وتعزيز التنمية، وخاصة الصندوق العالمي للتضامن الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٥٧/٢٦٥ ومبادرة "العمل ضد الجوع والفقر" التي تمخض عنها إعلان نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ويحثون الحكومات والمؤسسات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني على بذل الجهود في كافة أرجاء العالم، من أجل تحديد مصادر التمويل الإضافية التي يمكن استخدامها لتحقيق التنمية.

٧-١ يؤكدون أهمية توسيع نطاق المشاركة على أعلى المستويات لكافة الأطراف المعنية في المرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات الذي سيعقد في تونس خلال الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، نظرا لأهمية دور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في عالمنا المعاصر، وأثرها الإيجابي في تعزيز التعاون بين الدول ومساهماتها في تقليص الفجوة الرقمية بينها، بما يسهم في دعم استقرارها.

٨-١ يؤكدون أن للدول حق ثابت في التحكم في مواردها الطبيعية حسبما جاء في مختلف قرارات الأمم المتحدة، ويؤكدون أيضا حق الدول السيادي في التصرف في مواردها بما يخدم مصالحها، ويعترفون في هذا المجال بحق الدول في تقديم المساهمات التي تراها أكثر ملاءمة، وأيضا تنسيق سياساتها لكفالة الحصول على أسعار عادلة لصادراتها الزراعية، ورفض جميع الإجراءات التمييزية والحماائية.

٢ - تعزيز التعاون بين الإقليمين والعلاقات المتعددة الأطراف والسلم والأمن الدوليين

١-٢ يؤكدون أهمية احترام القانون الدولي والالتزام بميثاق الأمم المتحدة، وعلى نحو خاص ما يتعلق بمبدأ احترام سيادة الدول، وتعزيز دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن، من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ويعربون عن اتفاقهم على أن الدبلوماسية هي أكثر الوسائل الملائمة من أجل تحقيق هذا الهدف.

٢-٢ يؤكدون مجددا على الحاجة إلى وقف التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان عملا بميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات القانونية التي يدخلون أطراف فيها.

- ٣-٢ يرحبون ببدء نفاذ معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاربي (معاهدة تلاتيلوكو) في دول أمريكا الجنوبية، ويؤكدون على أهمية معاهدات تلاتيلوكو، وراوتونجا، وبانكوك، وبليندابا التي تسعى إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وكذلك معاهدة انتركتيكا التي تهدف، ضمن أمور أخرى، إلى إيجاد عالم يخلو تماما من الأسلحة النووية.
- ٤-٢ يؤكدون مجددا على مواقفهم المبدئية، بشأن نزع السلاح وحظر انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، ويعبرون أيضا عن قلقهم العميق بشأن بطء التقدم في نزع الأسلحة النووية. ويؤكدون مجددا على عدم شرعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها من قبل أية دولة، وضرورة توفير الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية، والتحرك بفاعلية نحو تحقيق التزام عالمي بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، والسعي تجاه عالمية الاتفاقيات ذات الصلة التي أحرقت بشأنها مفاوضات متعددة الأطراف في مجالات نزع السلاح وعدم انتشارها.
- ٥-٢ يؤكدون أهمية التنسيق في إطار المحافل الدولية المعنية بنزع السلاح، بهدف تحقيق مواقفهم المشتركة فيما يتعلق بضرورة تقدم المجتمع الدولي نحو تحقيق النزع الشامل للأسلحة النووية.
- ٦-٢ يؤكدون أن تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط يتطلب إخلاء كل المنطقة من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ويطلبون في هذا الإطار إلى جميع الأطراف المعنية والمجتمع الدولي اتخاذ الإجراءات العملية والعاجلة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ويشددون على أهمية انضمام جميع دول المنطقة دون استثناء إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآتها النووية للرقابة الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، سعيا لتحقيق هدف الالتزام العالمي بالمعاهدة في الشرق الأوسط. كما يعربون عن مساندتهم للمبادرة العربية التي تدعو إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.
- ٧-٢ يشيرون إلى أن الأمم المتحدة تحتاج، كي تقوم بالدور المنوط بها، إلى إصلاح شامل وواسع النطاق، وبوجه خاص فيما يتعلق بالجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجعل هذه الأجهزة أكثر كفاءة وديموقراطية وشفافية وأكثر تمثيلا وفقا لما تتطلبه طبيعتها ووظائفها والغاية من إنشائها.

٨-٢ يؤكدون مجدداً على ضرورة تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام ووفقاً للقرارات ذات الصلة التي أصدرها مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، خاصة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧، و ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ فضلاً عن مرجعية مدريد و”مبادرة السلام العربية” التي تكفل تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة. ويؤكدون على أهمية التطبيق الكامل ”لخريطة الطريق”، وضرورة أن ينال الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية المشروعة، وكذلك تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥١٥ لسنة ٢٠٠٣، وإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة على أساس حدود ١٩٦٧، لتعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل، وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة حتى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وإزالة المستوطنات، بما في ذلك مستوطنات القدس الشرقية. كما يأخذون في الاعتبار الرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية بتاريخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بشأن ”العواقب القانونية لبناء جدار الفصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة”، ويطالبون كافة الأطراف المعنية بالالتزام بهذا الرأي الاستشاري.

٩-٢ يعبرون عن قلقهم لاستمرار التوتر والعنف والعمليات العسكرية والأعمال الإرهابية التي تحتاج حالياً الشرق الأوسط، والتي تعرّض السلام الإقليمي والدولي للخطر. ويؤكدون دعمهم للجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة، والأطراف الأخرى في المجتمع الدولي التي تعمل من أجل استئناف عملية السلام، ويدعون الأطراف المعنية إلى بذل الجهود اللازمة لدعم مسار التفاوض الذي يقوم على المبادئ والمعايير الأساسية للقانون الدولي.

١٠-٢ يؤكدون على أهمية احترام وحدة وسيادة العراق واستقلاله وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، واحترام إرادة الشعب العراقي وخياراته في تقرير مستقبله بنفسه، وهو ما جرى التعبير عنه في الانتخابات العامة التي جرت في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ التي تُعد إنجازاً كبيراً على طريق الانتقال السلمي للسلطة وإقامة نظام دستوري ديمقراطي اتحادي (إذا ما قرر الشعب العراقي ذلك) واستكمال العملية السياسية. كما يؤكدون على ضرورة دعم الحكومة العراقية الانتقالية المنتخبة وبجثون الأسرة الدولية على توفير الدعم لها تحقيقاً لعملية الاستقرار والبناء الجارية في البلاد. ويدنون العمليات الإرهابية التي تستهدف المدنيين ومؤسسات البنية الأساسية وعملية بناء الديمقراطية. كما يؤكدون على الدور المحوري للأمم المتحدة وكذلك اضطلاع جامعة الدول العربية بدور أكبر في إعادة إعمار العراق وبناء مؤسساته.

١١-٢ يعربون عن قلقهم العميق بشأن العقوبات أحادية الجانب المفروضة على سوريا من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ويرون في القانون المزعوم لمحاسبة سوريا انتهاكا لمبادئ القانون الدولي وتعديا على أهداف ومبادئ الأمم المتحدة مما يشكل سابقة خطيرة في التعامل مع الدول المستقلة.

١٢-٢ يؤكدون على وحدة السودان أرضا وشعبا وعلى سلامته الإقليمية، ويدعون جميع الأطراف المعنية لدعم جهود تحقيق السلام الشامل وجهود إعادة الإعمار والتنمية في السودان ويرحبون بالإجراءات التي اتخذتها حكومة السودان لتسهيل عملية المساعدة الدولية لمعالجة الأزمة الإنسانية في دارفور، ويعربون عن اهتمامهم الشديد بالدور الذي تقوم به كل من جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي في هذا الصدد.

١٣-٢ يرحبون بإنجازات عملية المصالحة الوطنية الصومالية، ويعربون عن مساندتهم للمؤسسات الدستورية التي انبثقت عنها، بالإضافة للجهود المبذولة لإعادة الأمن والاستقرار إلى الصومال تمهيدا لتمكينه من إعادة الأعمار والتحول الديمقراطي السلمي.

١٤-٢ يوجهون الدعوة إلى جمهورية إيران الإسلامية كي تستجيب لمبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة للتوصل إلى حل سلمي لقضية الجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك عبر الحوار والمفاوضات المباشرة وطبقا لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

١٥-٢ يدعو قادة ورؤساء الحكومات في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، إلى استئناف المفاوضات وذلك للوصول بأسرع وقت ممكن، إلى إيجاد حل سلمي وعادل ودائم للخلاف حول السيادة على جزر مالفيناس، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما يعتبرون أن إلحاق جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية بوصفها جزء من أوروبا، وفقاً لما ورد في الملحق الثاني المتعلق بالعنوان الرابع "إلحاق البلدان والأراضي لما وراء البحار" الواردة في الجزء الثالث من اتفاقية دستور الاتحاد الأوروبي، يتعارض مع تسوية الخلاف القائم حالياً حول السيادة على هذه الجزر.

١٦-٢ يشددون على ضرورة التصدي للإرهاب بكل صوره وجميع أشكاله، وذلك من خلال تعاون دولي نشيط وكفاء ضمن منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية، على أساس احترام أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والالتزام الصارم

بالقانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان. كما يؤكدون مجدداً على أهمية تعزيز التعاون والتنسيق في مجال تبادل الخبرات والمعلومات وتطوير قدرات الأجهزة المختصة بمكافحة الإرهاب، ويدعون إلى عقد مؤتمر دولي تحت مظلة الأمم المتحدة لدراسة هذه الظاهرة ووضع تعريف لجريمة الإرهاب. ويأخذون في الاعتبار التوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي استضافته المملكة العربية السعودية بمدينة الرياض خلال الفترة ٥-٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ والتي تشكل منهجية شاملة للتصدي لظاهرة الإرهاب، ويدعمون اقتراح صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب.

١٧-٢ يؤكدون مجدداً رفضهم للاحتلال الأجنبي ويعترفون بحق الدول والشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي طبقاً لمبادئ الشرعية الدولية والالتزام بالقانون الإنساني الدولي.

١٨-٢ يرحبون بمبادرة دولة قطر ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن استضافة دولة قطر مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية.

١٩-٢ يسلمون بالدور الجوهري للتعاون الدولي في تناول المشكلات العالمية المتمثلة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجرائم المتصلة به. ويعلنون عزمهم على ضمان اتباع نهج متوازن ومتعدد الأطراف وشامل وغير انتقائي في معالجة هذه القضايا، على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة وطبقاً للقانون الوطني.

٢٠-٢ يتفقون على العمل معاً في المحافل متعددة الأطراف من أجل تعزيز الأعمال المنسقة التي يقوم بها المجتمع الدولي بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تم الاتفاق عليها في قمة الأمم المتحدة للألفية. ويعلنون عن عزمهم على تنسيق الجهود لتحقيق التطبيق الكامل لما جاء في جدول أعمال الدوحة وتدعيم نظام التجارة متعددة الأطراف الذي ينبغي أن يتصف بالعدل وأن يكون مبنياً على القواعد التي من شأنها تسهيل الاندماج المنصف للدول النامية في الاقتصاد العالمي.

٢١-٢ بمناسبة انعقاد قمة رؤساء الدول والحكومات المنعقدة في برازيليا، اتفقت الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية على تأييد ترشيح كل من بيرو وقطر للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٣ - التعاون الثقافي

- ١-٣ يقرون بأهمية التفاعل الثقافي بين الشعوب لإثراء الحضارة الإنسانية، ويرون أن قمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية تمثل فرصة لتعزيز التفاهم بين شعوب وثقافات الإقليمين، ويعربون في هذا الصدد عن تقديرهم للدور الإيجابي لمواطني دول أمريكا الجنوبية المتحدرين من أصول عربية في توثيق الصلات بين الإقليمين.
- ٢-٣ يؤكدون مجدداً، على الأهمية المتزايدة لدور الثقافة كجسر بين الشعوب، وبوصفها نشاطاً حافزاً للتنمية وتعزيز التعاون المشترك.
- ٣-٣ يقرون بضرورة الحفاظ على هوياتهم الثقافية ونشر أهم الجوانب ذات الصلة بترائهم الثقافي فيما بينهم، ويقررون في هذا الصدد، تعزيز آليات التبادل الثقافي، لتشمل كل جوانب الإنتاج الفني، مثل مهرجانات السينما، ومعارض الفنون، وحفلات الموسيقى الشعبية والكلاسيكية، إلى جانب أشكال التعبير الأخرى عن المظاهر الثقافية المتأصلة في تقاليد شعوبهم.
- ٤-٣ يرحبون بالنتائج الصادرة عن توصيات الندوة الثقافية التي تم عقدها في مراكش، على هامش اجتماع وزراء خارجية الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، كما يرحبون باستضافة المملكة المغربية لمعهد البحوث حول أمريكا الجنوبية.
- ٥-٣ يقررون في هذا الإطار عقد اجتماع خبراء من الإقليمين، لاختيار مؤلفات مكتوبة باللغة العربية، وأخرى باللغات الرسمية لبلدان أمريكا الجنوبية لتبادل ترجمتها، وذلك من أجل تأسيس مكتبة مشتركة بين هذه اللغات في المستقبل.
- ٦-٣ يرحبون بدعوة الجزائر المتعلقة باستضافة اجتماع وزاري لدراسة المحور الثقافي ومتابعة التوصيات الخاصة بالتعاون الثقافي بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية الواردة في إعلان القمة.
- ٧-٣ يرحبون بدعوة سوريا لعقد الندوة التأسيسية للمكتبة العربية الأمريكية الجنوبية المشار إليها في إعلان القمة في مدينة حلب في ٢ و ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.
- ٨-٣ يؤكدون على أهمية تعزيز التعاون والتبادل في المجال السمعي والبصري لنشر ثقافتهم ولغاتهم بطريقة أكثر فعالية.

- ٩-٣ يقررون تعزيز تبادل البرامج الثقافية والتفاعل بين المثقفين في كلا الإقليمين وتشجيع مشروعات القطاع الخاص في مجال الاستثمار الثقافي، لكي تتمكن كلتا المنطقتين من الاطلاع على واقع مجتمعاتهما عبر القنوات المناسبة والمباشرة.
- ١٠-٣ يقررون تعزيز التعاون في مجال التعليم والمجال الأكاديمي من خلال تقديم المنح الدراسية وتبادل زيارات أساتذة الجامعات وخاصة في مجال تعليم اللغات، وغير ذلك من الأنشطة، مثل تنظيم المؤتمرات والندوات حول الموضوعات المثيرة للاهتمام المشترك.
- ١١-٣ يقدرون أهمية تنوع التراث الثقافي لبلداهم والحاجة إلى الحفاظ عليه. وتحقيقاً لهذه الغاية، يقررون تعزيز التعاون التقني في مجالات التنقيب عن الآثار التاريخية والتراث المعماري والأعمال الفنية وترميمها، وكذلك دعم سبل التعاون والتنسيق المشترك في مكافحة تهريب الآثار والتراث.
- ١٢-٣ يتفقون على ضرورة تشجيع الإنتاج الثقافي المشترك والعمل على تبادل الخبراء بين بلدان أمريكا الجنوبية والبلدان العربية من أجل إقامة مشروع واسع النطاق لحماية التراث الإنساني ونشر ثقافة السلام.
- ١٣-٣ يعربون عن اتفاقهم على دعم تبادل البرامج في مجال الرياضة باعتبارها وسيلة للتقريب بين الأجيال الشابة في كلا الإقليمين.

٤ - التعاون الاقتصادي

- ١-٤ يؤكد الجانبان على أن السلام والأمن والاستقرار في منطقتيهما يشكلان الركيزة الأساسية لدفع الازدهار الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، ويعلنون عن عزمهم على التعاون فيما بينهم في جميع المجالات، ومن بينها تسوية النزاعات التي تؤثر بشكل مباشر على ذلك، والتعاون مع الأطراف الدولية الأخرى من أجل زيادة إسهام المنطقة العربية ومنطقة أمريكا الجنوبية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية على المستوى الدولي.
- ٢-٤ يلتزمون بتكثيف عملية تنسيق مواقفهم في المحافل الاقتصادية والتجارية، وذلك لمناقشة القضايا المشتركة طبقاً للأهداف الواردة في هذا الإعلان. ويؤكدون مجدداً في هذا الصدد، التزامهم بتقوية المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، من أجل العمل على وضع جدول أعمال دولي طموح وواسع النطاق للتنمية الاقتصادية

والاجتماعية، وتنفيذ القرارات ذات الصلة التي تم تبنيها في المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة.

٣-٤ يؤكّدون على التزامهم بحماية الملكية الفكرية، ويسلمون بأن حماية الملكية الفكرية يجب ألا تحرم البلدان النامية من الحصول على الاكتشافات العلمية والتكنولوجية الأساسية، ومن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز التنمية الوطنية، وعلى نحو خاص ما يتعلق منها بسياسات الصحة العامة.

٥ - التجارة الدولية

١-٥ يعربون عن اتفاقهم على أن التجارة الدولية وسيلة لتعزيز التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل وزيادة الدخل وخفض الفقر وتحسين مستويات المعيشة. وإدراكاً لحقيقة توسع التدفقات التجارية وقوتها على امتداد العقود الماضية، وأنه نتيجة للاختلالات التجارية الدولية وعدم اتساق القواعد المعمول بها، لم يؤد هذا التوسع إلى مكاسب عادلة ومتكافئة للاقتصادات الصغيرة والمهشة، الأمر الذي أدى إلى توسيع الفجوة بين البلدان المتقدمة والنامية.

٢-٥ يؤكّدون على أن إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف يعتمد على قواعد محددة تتسم بالشفافية وعدم التمييز والإنصاف، أمر حيوي لتعميم فوائد العولمة على البلدان النامية، ويعربون مجدداً عن دعمهم لمنظمة التجارة العالمية وتعزيز دورها، والعمل على إنجاح المفاوضات الرامية إلى تنفيذ جدول أعمال الدوحة للتنمية بما يفيد الدول النامية، ويشمل ذلك القطاعات التي تتمتع فيها هذه البلدان بالميزة التنافسية.

٣-٥ يعربون عن تأييدهم المشترك، لأن تتمكن جميع الدول المشاركة في هذه القمة، والتي طلبت الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، من الانضمام بطريقة مرضية وفي أقرب وقت.

٤-٥ وإذ يدركون أهمية التفاعل بين البلدان العربية وبلدان أمريكا الجنوبية، يؤكّدون أن لهذا التفاعل دوراً أساسياً في جولة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف من أجل التوصل إلى نتائج إيجابية من شأنها ضمان مراعاة تأثير التجارة الدولية على التنمية وأن تصبح أداة فاعلة للتقليل من أوجه عدم المساواة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وأن تكون كذلك عنصراً جوهرياً لتقدم مجتمعاتهم ورفاهها. ويشددون كذلك على الحاجة إلى التخفيف من الاختلالات الراهنة في النظام التجاري متعدد

الأطراف، وبصفة خاصة في مجال الزراعة، الأمر الذي يحول بين البلدان النامية والاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها.

٥-٥ يقررون دعم طلبات المنظمات الإقليمية في منطقتيهما للحصول على صفة المراقب في أجهزة منظمة التجارة العالمية، وفقاً للقواعد والإجراءات المعمول بها في المنظمة.

٦-٥ يعلنون دعمهم الخاص للدور الذي تضطلع به الأونكتاد كجهة اتصال داخل الأمم المتحدة، من أجل المعالجة المتكاملة للتجارة والتنمية والقضايا المتداخلة في مجالات المال والتكنولوجيا والاستثمارات والتنمية المستدامة على نحو ما أكدته إجماع ساو باولو، والبيان الوزاري لمجموعة الـ ٧٧، وهما الوثيقتان اللتان اتفق عليهما في مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر في ساو باولو، في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

٦ - النظام المالي الدولي

١-٦ يؤكدون مجدداً على ضرورة تعزيز الإصلاحات في هيكل النظام المالي الدولي من أجل دعم جهود البلدان النامية الرامية إلى تحقيق نمو اقتصادي يتسم بالإنصاف الاجتماعي. ويدركون أن هذه الإصلاحات لا بد أن تتضمن أدوات أكثر ملاءمة لمنع الأزمات المالية وإدارتها، وتحديد آليات جديدة وتنفيذها لضمان التدفقات المالية، وإعطاء البلدان النامية دوراً أكبر في عملية صنع القرار في المنظمات المالية متعددة الأطراف.

٢-٦ يعربون عن قلقهم إزاء عدم استقرار الأسواق المالية الدولية، ويدركون أن جهوداً إصلاحية إضافية يجب أن تبذل في المحافل الدولية بهدف تحقيق تعاون أفضل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية لتعزيز التفاهم المشترك حول القضايا المالية الدولية الرئيسية، ويعربون عن اتفاقهم على أن إحراز مزيد من التقدم، خاصة فيما يتعلق بإنشاء آليات مالية مبتكرة لدعم مشروعات التنمية والسياسات والبرامج التي تتبناها البلدان النامية، أمر حيوي، دون أن يضر ذلك باقتصاداتهم.

٣-٦ يؤكدون على أهمية ضمان موارد مالية مستقرة ومستمرة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في مجال البنية الأساسية والقضاء على الفقر والجوع، ويشددون على نحو خاص على الحاجة إلى أن تعي المؤسسات المالية متعددة الأطراف أن أوجه الإنفاق العام في المجال الاجتماعي ومشروعات البنية الأساسية يجب أن يتم التعامل معها على أنها استثمارات وليست ديوناً عامة.

٧ - التنمية المستدامة

- ١-٧ يؤكدون مجدداً على التزامهم بالمبادئ والأهداف الواردة في الوثائق الأساسية متعددة الأطراف بشأن التنمية المستدامة، مثل إعلان ريو عن البيئة والتنمية وبرنامج القرن ٢١، اللذين تم إقرارهما في مؤتمر ريو عام ١٩٩٢، وكذلك تنفيذ خطة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي انعقد في جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢.
- ٢-٧ يرحبون بالنجاح الذي حققته الدورة الثانية عشرة للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، التي نوقشت خلالها القضايا ذات الصلة بكلا الإقليمين، مثل موارد المياه، والصرف الصحي، والمستوطنات البشرية، وآثارها على الرعاية الصحية، وخفض الفقر، والتغيرات في أنماط الاستهلاك والإنتاج.
- ٣-٧ يشيرون إلى ضرورة وفاء البلدان المتقدمة بالتزاماتها، فيما يتعلق بتمويل التنمية ونقل التكنولوجيا، وتوسيع الفرص لوصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق، بما يساهم في بلوغ أهداف التنمية المستدامة التي وافق عليها المجتمع الدولي.
- ٤-٧ يلاحظون مع التقدير وجود مبادرات في كلا الإقليمين تناول القضايا البيئية والتنمية المستدامة ويعربون عن مصالحتهم المشتركة تقتضي تعزيز التعاون وتبادل الخبرات في تنفيذ هذه المبادرات، ويؤكدون على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات فاعلة على مستوى التعاون الدولي لخفض تعرض البلدان للكوارث الطبيعية في أوطانهم.
- ٥-٧ يقرون أيضاً بأهمية الاتفاقيات متعددة الأطراف والإجراءات التي اتفق عليها المجتمع الدولي، لحماية النظام المناخي، وطبقة الأوزون والتنوع البيولوجي، ويدعون كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة ليشاركوا بفاعلية في هذه المساعي.
- ٦-٧ يعربون عن قلقهم الشديد إزاء عمليات دفن النفايات الكيماوية لما تؤديه من تلوث للبيئة وإتلاف للثروات وما تشكله من خطورة بالغة على حياة السكان وخرق للاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية البيئة.
- ٧-٧ يرحبون في ضوء ما للإقليمين من تاريخ طويل في مجال معالجة القضايا المتعلقة بجدول الأعمال الدولي المتزايد البنود في شؤون البيئة ولاسيما العمل الدؤوب من أجل دعم الأعمال المبينة في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ وفقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة ببدء نفاذ بروتوكول كيوتو مؤخرًا.

٨ - تنمية التعاون جنوب - جنوب

- ١-٨ يؤكدون على أهمية التعاون بين بلدان الجنوب ويدركون حاجة كلا الإقليمين إلى الاستفادة من فرص التعاون العديدة المتاحة لبلدان أمريكا الجنوبية والبلدان العربية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والعلمية والثقافية، ويشددون على أن ثروات مجتمعاتهم وتنوعها، تساعد على تعزيز العلاقات فيما بينهم.
- ٢-٨ يرحبون بمبادرة دولة قطر إلى استضافة قمة الجنوب الثانية في الدوحة (١٢-١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥)، ويؤكدون على أهمية المشاركة الفاعلة للقادة في هذه القمة، الأمر الذي من شأنه تعزيز تعاون بلدان الجنوب في مختلف المجالات.
- ٣-٨ يدركون أن ترسيخ التكامل بين اقتصاداتهم والاستفادة من الإمكانيات الواسعة المتاحة لزيادة التدفقات التجارية فيما بين الإقليمين من شأنها أن تخدم مصلحة شعوبهم، ويقررون دراسة كافة الوسائل الكفيلة بتعزيز التجارة بين الإقليمين. ويرزون أهمية التقدم في عمليات التكامل داخل كلا الإقليمين، مع الأخذ في الاعتبار بأوجه عدم الاتساق في الاقتصادات الوطنية وكذلك الاحتياجات الخاصة للاقتصادات الصغيرة والاقتصادات الهشة وما تعانيه من قيود، خاصة ما يتعلق منها بالدول النامية غير الساحلية.
- ٤-٨ يدركون أن مصلحتهم المتبادلة تقتضي الاعتماد على آليات مشتركة للاستثمار والشراكة في الإقليمين، خاصة في القطاعات الاستراتيجية مثل الطاقة والاتصالات والنقل باعتبارها محركاً للتنمية.
- ٥-٨ يعربون عن ضرورة اتخاذ التدابير الملائمة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الإقليمين، بما فيها تحديد آليات للتعاون بين الوكالات ذات الكفاءة في مجالات النقل النهري والبحري والجوي، مثل مذكرة التفاهم بين الهيئة العربية للطيران المدني واللجنة الأمريكية اللاتينية للطيران المدني، وأهمية تفعيل هذه الآليات. كما يؤكدون على الحاجة إلى اتخاذ الخطوات الضرورية لتعزيز التعاون في مجال السياحة والترويج لها بين/في الإقليمين، بما فيها زيادة المشاركة في المعارض وتنظيم مناسبات الترويج المشتركة.
- ٦-٨ يعربون عن اتفاقهم على زيادة الجهود الرامية إلى نشر البيانات المحدثة بشكل منهجي في بلدانهم في ما يتعلق بفرص التجارة والاستثمار والسياحة، من خلال إقامة معارض شبه دائمة، وعقد اتفاقيات للتعاون بين الوكالات المسؤولة عن ترويج الصادرات والاستثمار، وقيام أصحاب المشروعات بإيفاد بعثات وتنظيم ندوات

مشتركة، ويعبرون عن اهتمامهم بتبادل المعارف والتجارب التي تسهم في تنمية الخبرات المتوفرة حالياً لدى مؤسسات البلدان العربية وبلدان أمريكا الجنوبية.

٧-٨ يدركون الأهمية العظمى للتعاون بين بلدان الجنوب، باعتباره أحد عوامل تكامل النظام التجاري متعدد الأطراف وعنصراً فاعلاً في دعم القدرة التنافسية والنمو لاقتصادات البلدان النامية، ويرحبون ببدء الجولة الثالثة للمفاوضات التجارية مؤخرًا، في إطار اتفاقية النظام العالمي للأفضليات التجارية، ويدعون جميع المشاركين إلى تقديم تنازلات تجارية كبيرة أثناء هذه الجولة، بهدف توفير المزيد من الدعم للتجارة بين بلدان الجنوب والتوسع فيها.

٨-٨ يؤكدون على وجوب قيام القطاع الخاص وقطاع الأعمال بدور رئيسي في التنفيذ الفعال لقرارات الإعلان في القطاعات ذات الصلة بالتجارة والاستثمار، كما يؤكدون على أن حكوماتهم سوف تتخذ كل الإجراءات الممكنة لتسهيل وتعزيز هذا الدور.

٩ - التعاون العلمي والتقني

١-٩ يؤكدون مجدداً على تفهمهم لأن التعاون بين بلدان الجنوب يحتاج لآليات قليلة التكلفة وعالية الفاعلية، وقادرة على أن تسهم بكفاءة في تنمية القدرات في البلدان العربية وأمريكا الجنوبية.

٢-٩ يعربون عن هدفهم المشترك المتمثل في زيادة التعاون العلمي والتقني بين الإقليمين، آخذين بعين الاعتبار المعرفة والخبرة المتراكمة في كلا الإقليمين، وما بينهما من تكامل وما لديهما من قدرة على الابتكار، ويؤكدون على الحاجة الماسة لتنسيق برامج التعاون في الجامعات ومراكز البحث الهامة في إقليميهما، وكذلك تشجيع تبادل الخبراء والباحثين وأساتذة الجامعات. كما يعلنون عن استعدادهم لإيجاد آليات مالية لتنفيذ برنامج تطوير التعاون العلمي والتقني فيما بينهم، ويحددون المجالات التالية لبدء هذا البرنامج، والتي تمخضت عنها ندوة الأراضي القاحلة والموارد المائية (مدينة فورتا ليزا/البرازيل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤): (١) التصحر والأراضي شبه القاحلة (٢) إدارة الموارد المائية، (٣) الزراعة المروية، (٤) الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية (البيولوجية)، (٥) التنبؤ بالمناخ، (٦) تجهيز التربة، (٧) تربية الماشية.

- ٣-٩ يؤكدون اهتمامهم المشترك بتكثيف تبادل المعلومات والخبرات في مجال الزراعة المروية من أجل زيادة المعرفة بنظم الري ذات الكفاءة التي تسمح باستخدام أفضل للاستثمار، ويعربون عن عزمهم على توسيع نطاق هذا التبادل ليشمل استخدام النماذج الهيدرولوجية للتنبؤ بالمتغيرات المائية، مثل مصبات الأنهار.
- ٤-٩ يؤكدون على أهمية المبادرات الرامية إلى تطوير التكنولوجيا المتكثرة والإدارة المتكاملة للموارد المائية. ومن هذا المنطلق يحددون برنامج العمل الذي يشكل إطاراً للتعاون بين الإقليمين، ومنها: (١) تطوير معدات ري تتسم بالكفاءة، (٢) تعزيز الصرف الصحي الحضري ومعالجته بما يناسب احتياجات كل بلد، (٣) السيطرة على الهدر والتسربات في نظم الإمداد العامة، (٤) تطوير الأدوات المتزلية لتقليل استهلاك المياه، (٥) استخدام أدوات صحية من أجل الاستخدام الرشيد للمياه وإعادة استخدامها.
- ٥-٩ يعربون عن اهتمامهم بعملية الإمداد المستدام واللامركزي للمياه التي تتم تحليتها حيث أنها ضرورية لمعيشة السكان في المجتمعات المنعزلة. ويؤكدون على عزمهم على قيام تعاون في مجال تكنولوجيا الضغط الأسموزي العكسي، التي تنتج مياهها عالية الجودة من منظور صحي وعضوي.
- ٦-٩ يؤكدون مجدداً على أهمية تنمية الثروة الحيوانية في تعزيز الأمن الغذائي، كما يؤكدون على الحاجة إلى نشر المعرفة بين المجتمعات المعنية وكيفية استخدام التكنولوجيا الملائمة لتحسين العوامل الوراثية للقطعان ورفع إنتاجيتها.
- ٧-٩ يؤكدون على الحاجة إلى تعزيز التعاون في مجالات التصحر والأراضي شبه القاحلة، وكذلك الاستفادة من صور الأقمار الصناعية في تقييم الوضع الراهن للمناطق المعرضة للزحف الصحراوي، واقتراح البدائل الملائمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة التي تأخذ في الاعتبار الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية.
- ٨-٩ يؤكدون على أهمية دعم التعاون بين المراكز العلمية والبحثية في الإقليمين من أجل توفير التكنولوجيا المتاحة التي تستخدم في تحلية المياه والتي تؤمن التوسع في استخدامها للأغراض التنموية بما فيها الزراعة.
- ٩-٩ يؤكدون على الحاجة إلى تعزيز التعاون بين الإقليمين في مجالات الطاقة، وتحديد قنوات الاتصال والتعاون بينهما في كافة المجالات المتعلقة بهما، بما يجعل التعاون يسهم في تعظيم فوائد الطاقة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدانهم.

٩-١٠ يعربون عن التزامهم بتكثيف الجهود للإسراع بتطوير ونقل واستخدام التكنولوجيات وذلك بقصد تحقيق مزيد من الكفاءة في إنتاج الطاقة.

١٠ - مجتمع المعلومات

١٠-١٠ يؤكدون مجدداً على التزامهم ببناء مجتمع شامل للمعلومات مكرس للتنمية، وفقاً لما جاء في إعلان المبادئ وخطة عمل مرحلة جنيف لمؤتمر القمة العالمي بشأن مجتمع المعلومات.

١٠-٢ يعربون عن اقتناعهم بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتيح فرصة للتغلب على معوقات التقدم، وأن تطبيقها سيكون له آثار اجتماعية عالية، وأنها تشكل أدوات لا غنى عنها لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وإذ يأخذون هذا الأمر في اعتبارهم يقررون بذل جهود إضافية نحو تحقيق التنسيق في المحافل الدولية، وبصفة خاصة في المرحلة الثانية لمؤتمر قمة مجتمع المعلومات، في تونس (١٦-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥) من أجل سد الفجوة الرقمية في أبعادها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية، ويدعون إلى الحضور المكثف والمشاركة الفعالة في المؤتمر.

١١ - العمل على التصدي للفقير والجوع

١١-١ يعربون عن قلقهم العميق بشأن الفقر والجوع في العالم، باعتبار أنهما يفاقمان من انتشار الأمراض، ويضعفان القدرة على العمل، ويحدان من قدرة الطفل على الإدراك، ويعملان على تفكيك المجتمعات، ويعززان العوامل التي تحول دون تحقيق النمو الاقتصادي المقترن بالعدالة في البلدان النامية.

١١-٢ يؤكدون مجدداً على أن التنفيذ الكامل والفوري للأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي أن يحظى بالأولوية لدى جميع البلدان متقدمة ونامية، ويعربون عن تصميمهم القاطع على العمل معاً نحو توسيع التعاون الدولي وحشد الدعم السياسي من أجل توفير المزيد من التمويل، بالإضافة إلى ما تمت الموافقة عليه في مؤتمر مونتيري وجوهانسبرج. وتحقيقاً لهذه الغاية، يؤكدون على دعمهم للمبادرات الجارية لإيجاد مصادر جديدة ومبتكرة لتمويل التنمية.

١١-٣ يؤكدون على الحاجة الماسة إلى العمل على إيجاد مصادر جديدة للتمويل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، ولا سيما فيما يتعلق بضرورة خفض الفقر والجوع وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد في البلدان النامية.

٤-١١ يدركون على نحو خاص أهمية مواجهة الفقر والجوع في العالم، ليس بوصفها هدفاً في حد ذاتها، ولكن باعتبارها أيضاً طريقاً لتعزيز الأمن والاستقرار في البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء، ويشددون في هذا الصدد على الحاجة الملحة لتحديد مصادر جديدة لتمويل التنمية ويكررون تأييدهم لجميع المبادرات الرامية لتحقيق هذا الهدف.

٥-١١ يؤكدون على ضرورة توفير الدعم المالي للصندوق العالمي للتضامن ومكافحة الفقر، وتفعيله بوصفه آلية مناسبة لخفض الفقر في الدول النامية.

٦-١١ يرحبون بالزخم السياسي الذي برز في اجتماع قادة العالم، وتوظيفه لمناقشة آليات التمويل المبتكرة للقضاء على الجوع وخفض الفقر، التي قدمها رئيس البرازيل لويس ايناسيو لولا دا سيلفا، في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، ويدعون الحكومات التي لم تقم بعد بذلك للالتحاق بهذا المسعى.

٧-١١ يؤكدون على استعدادهم لتوحيد جهودهم من أجل تحقيق زيادة ملموسة في حجم الموارد العامة والخاصة، المقدمة للمساعدة في تحقيق نمو اقتصادي مضطرد في البلدان النامية، وذلك في مؤتمر عام ٢٠٠٥، المكرس لمراجعة الأهداف الإنمائية للألفية.

٨-١١ يرحبون باقتراح إنشاء صندوق إنساني دولي، مع مراعاة الأفكار التي تم الإعراب عنها في هذا الشأن خلال المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

٩-١١ يؤكدون على أهمية المزيد من التنسيق بين مختلف المبادرات التي سبق ذكرها لتفادي الازدواجية في الجهود.

١٢ - القضايا التنموية والاجتماعية

١-١٢ يحثون الدول المانحة على زيادة مساعدات التنمية، من حيث النوع، وجعلها أكثر فعالية لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، وتنفيذ تعهداتها لتمويل هذه الأهداف وغاياتها.

٢-١٢ يؤكدون مجدداً تأييدهم لإلغاء ديون البلدان ذات الدخل المنخفض، حسب الاقتضاء، وخفضها على نحو كبير للبلدان متوسطة الدخل، وذلك من أجل حشد الموارد المالية الضرورية للاستجابة للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

٣-١٢ يدركون الحاجة إلى العمل المشترك لمعالجة ظاهرة الهجرة، من أجل اتباع نهج إيجابي تجاه تدفقات الهجرة، آخذين بعين الاعتبار أثرها على التنمية، ويقرون بالأهمية القصوى للتعاون الدولي لحماية الحقوق الإنسانية للمهاجرين وأسرتهم، بما ينسجم مع أنظمة الدول وقوانينها ذات الصلة.

٤-١٢ يلاحظون أيضاً أن تهديدات الصحة العامة على الصعيد الدولي، التي يمثلها على نحو خاص وباء نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) والملاريا والدرن، والأوبئة الأخرى، تتطلب دعماً فاعلاً وسخياً من المجتمع الدولي، يتجاوز الحدود والقيود التي تفرضها المصالح الصناعية والتجارية الخاصة.

٥-١٢ يبحثون على حشد موارد مالية أكبر من أجل التعاون العلمي والإنساني لمكافحة مرض نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز)، وبوجه خاص لدى شعوب بلدان القارة الأفريقية.

٦-١٢ يقرون أن الفساد يؤدي إلى إضعاف المؤسسات العامة والخاصة إلى تآكل القيم الاجتماعية وإضعاف سيادة القانون، كما يصيب الاقتصادات بالخلل ويؤثر على تخصيص الموارد للتنمية. ويتعهدون لذلك بتكثيف الجهود لمواجهة الفساد والممارسات اللاأخلاقية الأخرى في القطاعين العام والخاص، وتعزيز ثقافة الشفافية، وضمان إدارة عامة أكثر كفاءة.

٧-١٢ يدركون أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تمثل آلية مناسبة للتصدي لظاهرة الفساد، ويدعون كافة الدول للتوقيع أو المصادقة عليها، وذلك لوضعها موضع التنفيذ في أقرب وقت ممكن. ويؤكدون مجدداً على ضرورة أن يقوم المجتمع الدولي بجهود مشتركة ضد الفساد لاجتثاثه من خلال تعاون شامل في إطار تطبيق الاتفاقيات والتشريعات الدولية.

٨-١٢ يبحثون على تقديم دعم دولي أكبر من أجل التعاون لتوفير المساعدات اللازمة لتقديم الائتمانات الصغرى لأصحاب الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في بلادهم، التي ستسهم في إنجاز عملية التنمية الشاملة.

١٣ - آلية التعاون

١-١٣ ضمناً لمتابعة ما تم الاتفاق عليه وحسبما جاء في هذا الإعلان، يقررون:

- عقد القمة الثانية لدول أمريكا الجنوبية والدول العربية في المملكة المغربية عام

٢٠٠٨.

- عقد الاجتماع القادم لوزراء خارجية دول أمريكا الجنوبية والدول العربية في بيونس أيرس، الأرجنتين، في عام ٢٠٠٧.
- عقد اجتماعات استثنائية لوزراء الخارجية، كلما كان ذلك ضرورياً.
- عقد اجتماع لكبار المسؤولين في وزارات الخارجية في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، في القاهرة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.
- ٢-١٣ عقد اجتماعات قطاعية على المستوى الوزاري في مجالات التجارة والاستثمار والنقل والسياحة والطاقة والثقافة والعلوم والتكنولوجيا، من بين قطاعات أخرى، لمتابعة برامج التعاون. ولتحقيق هذا تجري مشاورات بين رئاسة القمة العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية ورئاسة تجمع دول أمريكا الجنوبية.
- ٣-١٣ يرحبون بالدعوة الموجهة من المملكة العربية السعودية للمشاركة في الاجتماع الذي سينعقد بين المستهلكين والمنتجين للطاقة، في الرياض، في الربع الأخير من عام ٢٠٠٥.
- ٤-١٣ يقررون عقد اجتماع للوزراء المعنيين بالشؤون الاقتصادية في الإقليم لمتابعة الموضوعات الاقتصادية الواردة في هذا الإعلان، ويقدمون الشكر لجمهورية الإكوادور لقبولها استضافة هذا الاجتماع في كيتو، في وقت يتم تحديده لاحقاً.